

النشاط الاجتماعي

لوزارة الشؤون الاجتماعية

بناء الأسرة ، بيوت الطلبة ، السجناء ، الخدمة الاجتماعية للعمال

(١)

من الإحصائيات المزعجة تلك الإحصائية التي نشرت عن الزواج والطلاق ، فاستدعت من وزارة الشؤون الاجتماعية الاهتمام والبحث في العلاج .

تقول هذه الإحصائية المزعجة : إن ثمانية آلاف زوج قد تم في خلال العام ، وأن مائة ألف طلاق قد وقعت في هذه المدة نفسها . ومعنى هذه الأرقام أن حالات تحطم الأسر بلغت ثلاثة وثلاثين في المائة من حالات البناء ، وهي نسبة مروعة ولا شك . فالجيش الذي يفقد ثلثه في الميدان يصبح عاجزاً عن القتال ، والأمة التي يتحطم ثلث بيوتها تفقد مهدهة بالعجز عن الكفاح في الحياة .

إن الطلاق منتهى تحطيم أسرة ، ووراءه - في معظم الحالات - تشريد أطفال ، وقد ورد في التمرير الذي رقمه مدير مكتب الآداب إلى معالي وزير الشؤون الاجتماعية عن المتشردين قوله : "أما الطلاق فواضح الأثر شديد الخطر إلى حد بعيد في تشريد الأحداث ، والذي يلاحظ من حالات كثيرة مرت بنا أن يطلق الرجل زوجته وقد رزق منها بأطفال ، ثم يتزوج غيرها ولا يهتم بأطفاله ، أو أن ما هو فيه من حالة فقر وبؤس لا يمكنه من الإفاق عليهم ، واضطر الزوجة إلى الزواج وتسرّح أبناءها فلا يهتم بهم أب ولا أم . والنتيجة لذلك هي تشردهم . وللحيرة المطلقة في الطلاق خصوصاً بين الطبقة العاملة والطبقة الفقيرة أثر اجتماعي بعيد الغور وإذا كان الحديث الشريف يقول : "إن أبغض الحلال عند الله الطلاق" فإني أعتقد أن في الشريعة الإسلامية من القيود ما يدفع أو يقلل من هذه الأضرار ."

وقد توجهت وزارة الشؤون الاجتماعية بالفعل إلى تقييد حق الطلاق بإيقاعه أمام القاضي حتى تفسح المجال أمام الزوجين للتروى وللصلح إذا أمكن الإصلاح ، وفي هذا

ما يتفق مع النظام الإسلامي إذ يقول القرآن الكريم : "وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ عَـوْحَكًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيماً خَبِيراً"

فالقاضي حين تعرض عليه حالة طلاق يستطيع أن ينفذ أمر القرآن بمحاولة الإصلاح على وجه قد يمنع من وقوع هذا الحلال البنيض عند الله .

وما من شك في أن هذا الإجراء سينال كشيئا من الحالات التي تنشأ عن التمرع والغضب . ولكن المشكلة أعمق لأن منشأها هو إخص الحياة العائلية وانحلال الروابط الزوجية ولهذا أبواب متشابكة في حاجة إلى علاج عميق .

لقد كان الطلاق في كل عهد مباحا كما هو اليوم ، ولكنه كان نارا اجتماعيا تستحي منه الأُمم الكريمة ، وكان هذا الحياء يمنع كثيرا من الأرواح أن يطلقوا ، كما يمنع كثيرات من الزوجات عن طلب الطلاق ، وكثيرا ما كانت هذه الحالة تنتهي إلى تراض بين الزوجين ولو من أجل "خاطر" الأولاد !

كان هذا يوم كان في الوجوه حياء ! أي قبل أن ينزع العاقرون منا بالحرية المطلقة ومعها في عرفهم الإباحية ، وقبل أن تتجرد من تقاليدنا الشرقية الروحية لتتخذ الأُمم المنحلة في الغرب قدوة لنا وأسوة ، ولا تتخذ من الأُمم المتينة الخلق في الغرب نفسه هاديا ومرشدا .

كان هذا يوم كان في الوجوه حياء ! فلم تكن المجلات الرخيصة تنشر في أبرز صفحاتها أخبار الطلاق بين من تسميهم "الطبقة الرقوية" وما هم إلا "الطبقة النافهة" وكان هذا الطلاق أمر مادي أو "مودة" من "المودات" التي يختص بها "أولاد الذوات" ومن يريدون التشبه "بأولاد الذوات" !

كان هذا يوم كان في الوجوه حياء ! أي قبل أن نأخذ تقاليدنا من الأفلام السينمائية الداعرة التي تبذل الأوساط المنحلة ، وتتخذ من أخبار زواج المثلات وطلاقهن مادة للإعلان عن الرايات ، فنحسب نحن في سذاجة وشفلة أن الحياة كلها في الغرب كذلك ، وأن علينا إذا شئنا التفرنج أن نحيا كهذه الحياة !

فعلينا اليوم نخطوة أولى في سبيل تنقية الأفكار والفوس من هذه القذارة أن نراقب المجلات الرخيصة فنمنع من النشر أخبار الطلاق وأخبار الشقاق العائلي مهما تكن الأ-وال .

وأن نراقب الإذاعة والتكنولوجيا في الضلالت وسواها فنمنع منها كل ما يتصور الحياة الزوجية صورة مشبهة أو صورة ذاعرة بلا مبرر من الفن الإنساني ، الذي قد يعرض هذه الشؤون عرضا إنسانيا رفيعا تباح معه المحظورات .

وعلينا أن نغنى في تربية البنات المدرسية بث روح الأسرة في نفوسهن ، فإن مما يؤسف له أن تكون نعمة الحرية الشخصية في صورة مشوَّدة هي التي تملأ رءوسهن الصغيرة باسم المساواة كما صورها لمن " حلافيت " الكتاب النافهين !

وعلينا أن نوقظ في نفوس شباننا بقدر المستطاع روح الحد والاحتياط ببناء الأسرة ، فلا ندعهم يفهمون أن الفلت من قيودها هو الطلاقة اللانقطة بالرجال الحديثين !

وعلينا — في الأوساط الشعبية — أن تقوم بدعاية دينية واسعة ضد الطلاق في المساجد والمحافل والمجمعات ، فإن هؤلاء الناس يتأثرون بالدعاية الدينية قبل كل شيء ، وليكن شعار الوعاظ : " إن أبغض الحلال عند الله الطلاق " .

وعلينا بعبارة واحدة : أن نظهر المنع قبل المعجب . فذلك أفضل علاج .

(٢)

في خطاب العرش وعدت الحكومة بإنشاء مطاعم خاصة لطلاب الجامعات الثلاث ، وقد توهدنا في العدد الفائت بما لهذا المشروع من قيمة في حياة الطلاب .

وبعد ذلك تبين أن وزارة الشؤون الاجتماعية تضمحل للذلة أكبر مما أعلنت ، وتفكر لهم في خيراً كثيراً نفذت ، إذ هي تفكر في " بيوت الطلبة " .

وقد سمعنا من قبل عن " حي الجامعة " ولكنه كان إحدى الأميات العذبة التي طامنا مست قلوبنا وصاغ اسمها آذاننا بلا نتيجة محسوسة .

أما اليوم فلنا أن نؤمل خيراً لأن الوزير الذي يفكر في هذا المشروع هو رجل أثبت أنه يعني ما يقول ، وينوي ما يعلن عنه من المشروعات .

" بيوت الطلبة " ... إلخ حلم جميل يتحول إلى عمل جليل ، فآلاف الطلاب في القاهرة وفي الاسكندرية يهبشون بعيدين عن أهلهم شبه مشردين ، وبعضهم يأوى إلى أحياء قذرة في شكلها وفي بيئتها ، وبعضهم يأوى إلى أوساط مفسودة في مظاهرها ودخائلها ، وجميعهم لا يجد الراحة الضرورية للتعلم والتحصيل .

وهؤلاء المشردون في أيام الدراسة هم رجال الغد ، بينا أخلاقهم وأذواقهم تتكون في هذه البيئات أكثر مما تتكون في المدرسة والجامعة بحكم التعامل والتقليد والحياة .

على أن وجود أحياء للطلبة لن يعصمهم فحسب من هذه الحياة المشوشة التي يجيئونها في أوساط لا تساعدهم على النشأة الطيبة والمعيشة المريحة ، بل سيخاقي بيئة علمية وجواً خاصاً ، يساعداً على تكوينهم عقلياً واجتماعياً تكويناً صالحاً .

فعمى الأتقوم العوائق المالية في طريق هذا المشروع الجليل ، وإن فيه لمتسعا لمن يريد التبرع بالمساهمة في تكاليف المشروع ، إذأ أعد المسئولون بيانات واضحة عن تكاليفه وعمما يطلب من المؤسرين المساهمة به ، وليس أدعى إلى الحماسة في التبرعات من وضوح القصد وتحديد الأهداف .

(٣)

في العدد الماضي من هذه المجلة تحدثنا عن " إصلاح السجون " وقد ألفت لجنة لهذا الغرض برئاسة معالي وزير الشؤون الاجتماعية المتحمس لهذا الإصلاح ، المتقزز من الأوضاع الحاضرة وتحلفها عن زوح العصر الحديث .

ومما يدل على اتجاه هذه اللجنة ما قررته من أن وظيفة " السجن " من أهم الوظائف في السجون وأنه ينبغي أن يعين لها أشخاص نالوا نصيبا من الثقافة والتهديب ، ولذلك قررت قصر وظائف السجنين على من يحملون شهادة مدرسة الخدمة الاجتماعية .

وإنه لقرار بديع ، وإن بعضهم ليرى في الانتقال من الجاهل الجاهل إلى المتخصص في الخدمة الاجتماعية طفرة كبيرة ، ولكنها طفرة واجبة تلاحق بها خطوات العصر الحديث ، ونكفر بها عن التخلف الطويل .

لقد كانت الجملة المكتوبة على باب السجون : " السجن تأديب وتهذيب وإصلاح " هي أكذب جملة كما يقول معالي الوزير في حديث له . فكل ما قررته اللجنة إنما هو جعل هذه الجملة صادقة وتحولها إلى نص صحيح .

وفي سجون العالم المتمدين توجد " عيادة سيكولوجية " للفحص عن حالات المسجونين ونفسياتهم وظروف إجرائهم ، ولعلاجهم كلما أمكن العلاج . وعن هذه العيادة تصدر تقارير في غاية الأهمية عن الجريمة والمجرمين ينتفع بها المشرعون وعلماء الإجرام وعلماء النفس والروائيون .

وعليها تعتمد إدارة السجن في " تصنيف " المجرمين واختيار نوع معاملتهم وطريقة علاجهم حتى لا يرتدوا إلى المجتمع كما جاء وامنه مجرمين .

فأ تشير به لجنة إصلاح السجون إنما هو خطوة أقلية في طريق الإصلاح تقابل بالترجيح وتشير إلى معالم الطريق .

(٤)

نشرت جريدة البلاغ أن رئيس جمعية مكافحة الدرن ، قابل معالي وزير الشؤون الاجتماعية وطلب اليه تخصيص مئتي جنيه من أموال صندوق إعانات الهمال لمعالجة مائة عامل أصيبوا بالدرن ، فأمر الوزير لهذا الغرض بأفنى جنيه لأنه رأى أن مراع المصابين لا يمكن للعلاج وللانفاق على عائلات هؤلاء المرض ، وكانت نظرة الوزير شاملة للهمال ولأسرهم التي حرمت من الكسب بمرض عائلها .

وهو خير نضيفه الى الأخبار الكثيرة عن عطف وزير الشؤون على الهمال ، هذا العطف الذي ظهر في ما سببت كثيرة أصدقها اثر تلك القوانين التي قدمها في الدورة الماضية وفي هذه الدورة الى البرلمان .

وفي هذا الخبر الجديد النفاة جميلة هي العناية بأمره العامل المصاب ولا سيما من يصاب منهم بهذا المرض الفظيع الممطل للجهد المنطلب للراحة حتى بعد الشفاء .

إن كثيرين من الهمال يقضى عليهم هذا الداء لأنهم يضطرون معه للعمل ضمنا لقوت عيالهم ونسائهم وحفظاً لهم من التشرذم المهين . فإذا شفوا عادوا مسرعين الى أعمالهم لهذا السبب فيعود عليهم الداء الويل ، عدو العمل والجهاد .

فمضاعفة المبالغ عشرة أضعاف لثقة إنسانية كريمة ونظرة اجتماعية واسعة تستحق الشكران .

إنني لأعجب من قول غررت به
لو تسمع الهمم من شم الجبال به
كالخمر، والشهد يجرى فوق ظاهره
وكالسراب شبيها بالنادير وإن
لا ينبت العشب عن برق وراعدة
حلو يمد إليه السمع والبصر
ظلت من الرايات العمم تحدر
وما لباطنه طعم ولا خبر
تبغ السراب فلا عين ولا اثر
غراء ليس له سبل ولا مطر